المطالع شرح ايساغوجي

لشيخ الاسلام رحمه

الله تعالى

آمين

م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال سيدنا ومولانا العالم العامل العلامة الحبر البحر الفهامة حجة المناظرين وحلة الطالبين قدوة العارفين مربي السالكين شيخ الاسلام والمسلمين ذو التصانيف الجيدة والفتاوى المفيدة والتآليف الجامعة النافعة والابحاث الساطعة القاطعة زين المحافل فخر الاماثل أبو الفضائل والفواضل أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الانصاري الشافعي أمتع الله بوجوده ونفع بعلمه وجوده بمحمد وآله وعترته آمين بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي منح أحبته باللطف والتوفيق ويسر لهم سلوك سبيل التصور والتصديق والصلاة والسلام على أشرف خلقه محمد الهادي الى سواء الطريق وعلى آله وصحبه الحائزين للصدق والتحقيق (وبعد) فهذا شرح لطيف لكتاب العلامة أثير الدين الابهري رحمه الله المسمى بايساغوجي في علم المنطق يحل ألفاظه ويبين مراده ويفتح مغلقه ويقيد مطلقه على وجه لطيف ومنهج منيف (وسميته المطلع)

والله

والله أسأل أن ينفع به وهو حسبي ونعم الوكيل قال رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) أي أبتدئ وابتدأ بالبسملة عملا بكتابه العزيز وبخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أجذم أي مقطوع البركة وفي رواية بحمد الله رواه أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره (نحمد الله) أي نثني عليه بصفاته اذ الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري على جهة التبجيل سواء تعلق بالفضائل أو بالفواضل وابتدأ ثانيا بالحمد لما مر وجمع بين الابتداءين عملا بالروايتين السابقتين واشارة الى أنه لا تعارض بينهما اذ الابتداء حقيقي واضافي فالحقيقي حصل بالبسملة والاضافي بالحمدلة وقدم البسملة عملا بالكتاب والاجماع واختار الجملة الفعلية على الاسمية هنا وفيما يأتي قصدا لاظهار العجز عن الاتيان بمضمونها على وجه الثبات والدوام وأتى بنون العظمة اظهارا لملزومها الذي هو نعمة من تعظيم الله تعالى له بتأهيله للعلم امتثالا لقوله وأما بنعمة ربك فحدث أي نحمده حمدا بليغا (على توفيقه) لنا أي خلقه قدرة الطاعة فينا عكس الخذلان فانه خلق قدرة المعصية وانما حمد على التوفيق أي في مقابلته لا مطلقا لان الاول واجب والثاني مندوب (ونسأله طريقة هادية) أي دالة لنا على الطريق المستقيم وفي نسخة ونسأله هداية طريقه (ونصلي على محمد) من الصلاة عليه المأمور بها في خبر أمرنا الله أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد الى آخره وهي من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الآدمي تضرع ودعاء (و) على (عترته) بالمثناة أي أهل بيته لخبر ورد به وقيل أزواجه وذريته وقيل أهله وعشيرته الادنين وقيل نسله ورهطه الادنين وعليه اقتصر الجوهري (أجمعين) تأكيد (أما بعد) يؤتى بها للانتقال من أسلوب الى آخر وكان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي بها في خطبه والتقدير مهما يكن من شئ بعد البسملة وما بعدها (فهذه) المؤلفة الحاضرة ذهنا ان ألفت بعد الخطبة وخارجا أيضا ان ألفت قبلها (رسالة) لطيفة (في) علم (المنطق) وهو آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر وموضوعه المعلومات التصورية والتصديقية وفائدته الاحتراز عن الخطأ في الفكر (أوردنا فيها ما يجب) اصطلاحا (استحضاره لمن يبتدئ في شئ من العلوم) فقد قال الغزالي من لا معرفة له بالمنطق لا ثقة بعلمه وسماه معيار العلوم وحصر المصنف المقصود في رسالته في خمسة

أبحاث بحث الالفاظ وبحث الكليات الخمس وبحث التصورات وبحث القضايا وبحث القياس (مستعينا بالله تعالى) أى طالبا منه المعونة على اكمالها (انه مفيض الخير والجود) أى العطاء على عباده هذا (ايساغوجى) هو لفظ يونانى معناه الكليات الخمس الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام وقيل معناه المدخل أى مكان الدخول فى المنطق سمى ذلك به باسم الحكيم الذى استخرجه ودونه وقيل باسم متعلم كان يخاطبه معلمه فى كل مسئلة بقوله يا ايساغوجى الحال كذا وكذا وفى نسخ هذا الكتاب اختلاف كثير ولما كانت معرفة الكليات الخمس تتوقف على معرفة الدلالات الثلاث المطابقة والتضمن والالتزام وأقسام اللفظ بدأ ببيانها فقال (اللفظ الدال) بالوضع وهو ما وضع لمعنى (يدل) بتوسط الوضع (على) تمام (ما وضع له بالمطابقة) لمطابقته أى موافقته له من قولهم طابق النعل النعل اذا توافقتا (و) يدل (على جزئه) أى على جزء ما وضع له (بالتضمن) لتضمن المعنى لجزئه (ان كان له جزء) بخلاف البسيط كالنقطة (وعلى ما يلازمه) أى ما يلازم ما وضع له (فى الذهن بالالتزام) لالتزام المعنى أى استلزامه له سواء لازمه فى الخارج أيضا أولا (كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى أحدهما) أى الحيوان أو الناطق (بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام) ودلالة العام على بعض أفراده كجاء عبيدى مطابقة لانه فى قوة قضايا بعدد أفراده أى جاء فلان وجاء فلان وهكذا فسقط ما قيل انها خارجة عن الدلالات الثلاث لان بعض أفراده ليس تمام المعنى حتى تكون دلالته عليه مطابقة ولا جزأ حتى تكون تضمنا ولا خارجا حتى تكون التزاما بل هو جزئى لانه فى مقابلة الكلى لان دلالة العموم من باب الكلية لا الكل والدلالة هى كون الشئ بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ آخر والاول الدال والثانى المدلول فالدال هو الذى يلزم من العلم به العلم بشئ آخر والمدلول هو الذى يلزم من العلم بشئ آخر العلم به وقد بينتها فى شرح آداب البحث (والدلالة) تنقسم الى (فعلية) كدلالة الخط والاشارة (وعقلية) كدلالة اللفظ على لافظه (وطبيعية) كدلالة الانين على الوجع (ووضعية) وهى كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى وهى المرادة هنا ولما كانت الدلالة نسبة بين اللفظ والمعنى بل بينهما وبين السامع اعتبرت اضافتها تارة الى اللفظ فتفسر بذلك وتارة الى المعنى فتفسر بفهم المعنى

منه

منه أى انفهامه وتارة الى السامع فتفسر بفهمه المعنى أى انتقال ذهنه اليه وأفهم قوله ان كان له جزء أن المطابقة لا تستلزم التضمن وكذا لا تستلزم الالتزام خلافا للفخر الرازى وأما التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة ضرورة ودلالة المطابقة لفظية لانها بمحض اللفظ والاخريان عقليتان لتوقفهما على انتقال الذهن من المعنى الى جزئه أو لازمه وقيل وضعيتان وعليه أكثر المناطقة واللوازم ثلاثة لازم ذهنا وخارجا كقابل العلم وصنعة الكتابة للانسان ولازم خارجا فقط كسواد الغراب والزنجى ولازم ذهنا فقط كالبصر للعمى والمعتبر فى دلالة الالتزام اللزوم الذهنى كما ذكره المصنف كغيره لان اللزوم الخارجى لو جعل شرطا لم تتحقق دلالة الالتزام بدونه لامتناع تحقق المشروط بدون الشرط واللازم باطل فكذا الملزوم لان العدم كالعمى يدل على الملكة كالبصر التزاما لان العمى عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا مع أن بينهما معاندة فى الخارج (ثم اللفظ) الدال (اما مفرد وهو الذى لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه) بان لا يكون له جزء كق علما أو يكون له جزء لا معنى له (كالانسان) أو له جزء ذو معنى لكن لا يدل عليه كعبد الله علما لانسان لان المراد ذاته لا العبودية والذات الواجب الوجود أو له جزء ذو معنى دال عليه لكن لا يكون مرادا كالحيوان الناطق علما لانسان لان المراد ذاته لا الحيوانية والناطقية (واما مؤلف وهو الذى لا يكون كذلك) بان يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه (كرامى الحجارة) لان الرامى مراد الدلالة على ذات ثبت لها الرمى والحجارة مرادة الدلالة على جسم معين وقدم المفرد على المؤلف لانه مقدم طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع ولان قيوده عدمية والعدم مقدم على الوجود واراد بالمؤلف المركب فالقسمة ثنائية ومن أراد به ما هو أخص منه فالقسمة عنده ثلاثية مفرد وهو ما لا يدل جزؤه على شئ كزيد ومركب وهو ما لجزئه دلالة على غير المعنى المقصود كعبد الله علما ومؤلف وهو ما دل جزؤه على جزء معناه والمراد بالارادة الارادة الجارية على قانون اللغة حتى لو أراد أحد بألف الانسان مثلا معنى لا يلزم أن يكون مؤلفا والالفاظ الموضوعة للدلالة على ضم شئ الى آخر ثلاثة التركيب والتأليف والترتيب فالتركيب ضم الاشياء مؤتلفة كانت أولا مرتبة الوضع أولا فهو أعم من الآخرين مطلقا والتأليف ضمها مؤتلفة سواء كانت مرتبة الوضع كما فى الترتيب وهو جعلها بحيث يطلق عليها

اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر فى الرتبة العقلية وان لم تكن مؤتلفة أم لا فهو أعم من الترتيب من وجه وأخص من التركيب مطلقا وبعضهم جعل الترتيب أخص مطلقا من التأليف أيضا وبعضهم جعلهما مترادفين (والمفرد) بالنظر الى معناه (اما كلى وهو الذى لا يمنع نفس تصور مفهومه) من حيث انه متصور (وقوع الشركة فيه) بحيث يصح حمله على كل فرد من افراده (كالانسان) فان مفهومه اذا تصور لم يمنع من صدقه على كثيرين سواء وجدت أفراده فى الخارج وتناهت كالكواكب أم لم تتناه كنعمة الله أم لم توجد فيه لامتناعها فى الخارج كالجمع بين الضدين أو لعدم وجودها وان كانت ممكنة كجبل من ياقوت وبحر من زئبق أم وجد منها فرد واحد سواء امتنع وجود غيره كالاله أى المعبود بحق اذ الدليل الخارجى قطع عرق الشركة عنه لكنه عند العقل لم يمتنع صدقه على كثيرين والا لم يفتقر الى دليل اثبات الوحدانية أم أمكن كالشمس أى الكوكب النهارى المضىء اذ الموجود منها واحد ويمكن أن يوجد منها شموس كثيرة ثم الكلى ان استوى معناه فى أفراده فمتواطئ كالانسان وان تفاوت فيها بالشدة أو التقدم فمشكك كالبياض فان معناه فى الثلج أشد منه فى العاج والوجود فان معناه فى الواجب قبله فى الممكن وأشد منه فيه (واما جزئى وهو الذى يمنع نفس تصور مفهومه ذلك) أى وقوع الشركة فيه (كزيد علما) فان مفهومه من حيث وضعه له اذا تصور منع ذلك ولا عبرة بما يعرض له من اشتراك لفظى وقدم الكلى على الجزئى لان قيوده عدمية نظير ما مر ولانه المقصود بالذات عند المنطقى لانه مادة الحدود والبراهين والمطالب بخلاف الجزئى (والكلى اما ذاتى وهو الذى يدخل فى حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس) فانه داخل فيهما لتركب الانسان من الحيوان والناطق والفرس من الحيوان والصاهل (واما عرضى وهو الذى يخالفه) أى لا يدخل فى حقيقة جزئياته (كالضاحك بالنسبة الى الانسان) لما مر أنه مركب من الحيوان والناطق فالضاحك خارج عنه وعلى هذا فالماهية عرضية وقد يطلق الذاتى على ما ليس بعرضى فتكون الماهية ذاتية واعترض بأن الذاتى منسوب الى الذات فلو كانت ذاتية لزم نسبة الشىء الى نفسه وأجيب بأن هذه التسمية اصطلاحية لا لغوية وبأن الذات كما تطلق على الحقيقة تطلق على ماصدقها ويمكن نسبة الحقيقة الى ماصدقها ثم اخذ فى بيان الكليات

الخمس وبدأ بالذاتي منها فقال (والذاتي اما مقول في جواب ماهو بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة الى) أنواعه نحو (الانسان والفرس وهو الجنس) لانه اذا سئل عن الانسان والفرس بماهما كان الحيوان جوابا عنهما لانه تمام ماهيتهما المشتركة بينهما واذا سئل عن كل منهما لم يصح أن يكون جوابا عنه لانه ليس بتمام ماهيته فلا يجاب به بل بتمامها وتمامها في الاول الحيوان الناطق وفي الثاني الحيوان الصاهل والمسؤل عنه بما منحصر في أربعة في واحد كلي نحو ما الانسان وواحد جزئي نحو ما زيد وكثير متماثل الحقيقة نحو ما زيد وعمرو وبكر وكثير مختلفها نحو ما الانسان والفرس والشاة والجواب عن الاربعة منحصر في ثلاثة أجوبة لاشتراك الثاني والثالث في جواب واحد (ويرسم) الجنس (بأنه كلي) دخل فيه سائر الكليات (مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق) خرج به النوع لانه مقول على كثيرين متفقين بالحقائق (في جواب ماهو) خرج به الفصل والخاصة والعرض العام اذ الاولان انما يقالان في جواب أي شئ هو والثالث لا يقال في الجواب أصلا لانه ليس ماهية لما هو عرض له حتى يقال في جواب ماهو ولا مميزا له حتى يقال في جواب أي شئ هو وأما الجزئي فلم يدخل في الكلي حتى يحتاج الى اخراجه بمقول على كثيرين كما زعمه جماعة والجنس أربعة أقسام عال وهو الذي تحته جنس وليس فوقه جنس كالجوهر على القول بجنسيته ومتوسط وهو الذي فوقه جنس وتحته جنس كالجسم النامي وسافل وهو الذي فوقه جنس وليس تحته جنس كالحيوان لان الذي تحته أنواع لا أجناس ومنفرد وهو الذي ليس فوقه جنس وليس تحته جنس قالوا ولم يوجد له مثال (واما مقول في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى) أفراده نحو (زيد وعمرو وهو النوع) لانه اذا سئل عن زيد وعمرو بماهما كان الانسان جوابا عنهما لانه تمام ماهيتهما المشتركة بينهما واذا سئل عن كل واحد منهما كان الجواب ذلك أيضا لانه تمام ماهيته المختصة به (ويرسم) النوع (بأنه كلي) دخل فيه سائر الكليات (مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة) خرج به الجنس (في جواب ماهو) خرج به الفصل والخاصة والعرض العام مع ان الثالث يخرج بما خرج به الجنس أيضا لكن الانسب اخراجه بما خرجت به الخاصة لتشاركهما في العرضية والنوع قسمان اضافي وهو المندرج تحت جنس وحقيقي وهو ما ليس تحته جنس كالانسان فبينهما

عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في نحو الانسان فانه نوع اضافي لاندراجه تحت جنس وهو الحيوان وحقيقي اذ ليس تحته جنس وينفرد الاضافي بنحو الجسم النامي فان فوقه جنس وهو الجسم المطلق وتحته جنس وهو الحيوان وينفرد الحقيقي بالماهية البسيطة كالعقل المطلق عند الحكماء على القول بنفي جنسية الجوهر (واما غير مقول في جواب ماهو بل مقول في جواب أي شئ هو في ذاته) أي جوهره (وهو الذي يميز الشئ) ولو في الجملة (عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو) أي المقول في جواب ذلك (الفصل) وذلك لانه اذا سئل عن الانسان بأي شئ هو في ذاته كان الناطق جوابا عنه لانه يميزه عما يشاركه في الجنس وتبع في اقتصاره على قوله في الجنس المتقدمين بناء على أن كل ماهية لها فصل فلها جنس وذهب المتأخرون الى زيادة أو في الوجود ومبنى الخلاف على جواز تركب الماهية من أمرين متساويين وعدمه فمن جوز تركبها من ذلك زاد ما ذكر ومن لا فلا (ويرسم) الفصل (بانه كلي) دخل فيه سائر الكليات (يقال على الشئ في جواب أي شئ هو في ذاته) خرج به الجنس والنوع لانهما يقالان في جواب ماهو والعرض العام لانه لا يقال في الجواب أصلا كما مر والخاصة لانها انما تميز الشئ في عرضه لا في ذاته والفصل قسمان قريب وهو ما يميز الشئ عن جنسه القريب كالناطق بالنسبة الى الانسان وبعيد وهو ما يميز الشئ في الجملة عن جنسه البعيد كالحساس بالنسبة الى الانسان فان قلت يلزم أن يكون الجنس فصلا لانه يميز هذا التمييز قلت لا يصدق عليه أنه يؤتى به في جواب أي شئ هو في ذاته بخلاف ما اذا أتى به في جواب ماهو فلا اعتبار ان بحسب السؤال ثم ثنى بالعرضي فقال (وأما العرضي فاما أن يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض اللازم) كالضاحك بالقوة بالنسبة الى الانسان (أو لا يمتنع) انفكاكه عنها (وهو العرض المفارق كالضاحك بالفعل بالنسبة الى الانسان (وكل واحد منهما اما أن يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل بالنسبة الى الانسان) لانه بالقوة لازم لماهية الانسان مختص بها وبالفعل مفارق لها مختص بها وهذا مذهب المتأخرين وأما المتقدمون فشرطوا أن تكون الخاصة لازمة غير مفارقة لانها التي يعرف بها (وترسم) الخاصة (بأنها كلية) دخل فيها سائر الكليات (تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط) من الافراد (قولا عرضيا) خرج به الجنس والعرض العام لانهما يقالان

على

على حقائق والنوع والفصل لان قولهما على ما تحتهما ذاتى لا عرضى ولا حاجة الى قوله فقط بعد واحدة والخاصة قد تكون للجنس كاللون للجسم وقد تكون للنوع كالضاحك للانسان وكل خاصة لنوع خاصة لجنسه ولا ينعكس (واما أن يعم) كل من العرض اللازم والمفارق (حقائق فوق حقيقة واحدة وهو العرض العام كالمتنفس بالقوة والفعل بالنسبة للانسان وغيره من الحيوانات) لانه بالقوة لازم لماهيات الحيوانات وبالفعل مفارق لها وعلى التقديرين هو غير مختص بواحدة منها (ويرسم بأنه كلى) دخل فيه سائر الكليات (يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضيا) خرج به الجنس لان قوله على ما تحته ذاتى لا عرضى والنوع والفصل والخاصة لانها لا تقال الا على حقيقة واحدة قيل وانما كانت هذه التعريفات رسوما للكليات لجواز أن يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات التى ذكرناها ملزومات مساويات لها فحيث لم تتحقق الماهيات أطلق على تلك المفهومات الرسوم قال العلامة الرازى وهذا بمعزل عن التحقيق لان الكليات أمور اعتبارية حصلت مفهوماتها ووضعت أسماؤها بازائها فليس لها معان غير تلك المفهومات فتكون هى حدودا على ان عدم العلم بأنها حدود لا يوجب العلم بأنها رسوم فكان المناسب ذكر التعريف الذى هو اعم واعلم أن غرض المنطق معرفة ما يوصل الى التصور وهو القول الشارح أو الى التصديق وهو الحجة ولكل منهما مقدمة ولما فرغ من مقدمة الاول أخذ فى بيانه فقال

(القول الشارح)

سمى به لشرحه الماهية ويقال له التعريف ومعرف الشئ ما تستلزم معرفته معرفته والتعريف اما حد أو رسم وكل منهما اما تام أو ناقص ودليل حصره فى الاربعة أنه اما أن يكون بجميع الذاتيات فهو الحد التام أو ببعضها فالحد الناقص أو بالجنس القريب والخاصة فالرسم التام أو بغير ذلك فالرسم الناقص وبقى خامس وهو التعريف اللفظى وهو ما أنبأ عن الشئ بلفظ أظهر مرادف مثل العقار الخمر وقد أخذ فى بيان الاربعة فقال (الحد قول دال على ماهية الشئ) أى حقيقته الذاتية (وهو الذى يتركب من جنس الشئ وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان) لانك اذا قلت ما الانسان فيقال الحيوان الناطق

وكالجنس القريب حده كقولك في حد الانسان هو الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة الناطق (وهو) أي الذي يتركب مما ذكر (الحد التام) اما كونه حدا فلان الحد لغة المنع وهو مانع من دخول الغير فيه وأما كونه تاما فلذكر جميع الذاتيات فيه وخرج بذكر ماهية الشيء الرسم فانه انما يدل على آثاره كما سيأتي وكلامه يدل على تخصيص الحد بذوات الماهيات المركبات فتخرج البسائط فانها انما تعرف بالرسوم لا بالحدود ويعتبر في الحد التام تقديم الجنس على الفصل لان الفصل مفسر له ومفسر الشيء متأخر عنه قيل لا يمكن تعريف الحد لئلا يلزم التسلسل وأجيب بمنع لزومه لان حد الحد نفس الحد كما أن وجود الوجود نفس الوجود بمعنى أن حد الحد من حيث انه حد مندرج في الحد وان امتاز عنه باضافته اليه (والحد الناقص وهو الذي يتركب من جنس الشيء البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان) اما كونه حدا فلما مر واما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع الذاتيات فيه (والرسم التام وهو الذي يتركب من جنس الشيء) القريب (وخواصه اللازمة له كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان) اما كونه رسما فلان رسم الدار أثرها ولما كان التعريف بالخاصة اللازمة التي هي من آثار الشيء كان تعريفا بالاثر وأما كونه تاما فلمشابهته الحد التام من حيث انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بأمر يختص بالشيء (والرسم الناقص وهو الذي يتركب من عرضيات تختص جملتها) وان لم يختص كل منها (بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضاحك بالطبع) اما كونه رسما فلما مر وأما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع أجزاء الرسم التام وبقيت أشياء مختلف فيها منها التعريف بالعرض العام مع الفصل كالماشي الناطق بالنسبة للانسان أو بالفصل وحده أو مع الخاصة كالناطق أو الناطق الضاحك بالنسبة للانسان والاكثرون على أن كلا منها حد ناقص ومنها التعريف بالعرض العام مع الخاصة كالماشي الضاحك بالنسبة للانسان أو بالخاصة وحدها المساوية للمرسوم والاكثرون على أن كلا منهما رسم ناقص واعترض بأن التعريف بالرسم ممتنع لان الخارج انما يعرف الشيء اذا عرف اختصاصه به وفيه دور لتوقف معرفة كل منهما حينئذ على معرفة الآخر وأجيب بمنع الحصر المذكور لجواز أن يكون بين الشيء ولازمه ملازمة بينة بحيث ينتقل الذهن منه

اليه لتحقق اختصاصه به فى الواقع وان لم يعرف وبما تقرر علم أن التعريف لا يكون بغير القول كالاشارة والخط ثم أخذ فى بيان الحجة ومقدماتها مبتدئا بمقدماتها فقال

(القضايا)

جمع قضية ويعبر عنها بالخبر (القضية قول) دخل فيه الاقوال التامة والناقصة (يصح أن يقال لقائله انه صادق فيه أو كاذب) خرج به الاقوال الناقصة والانشائيات من الامر والنهي والاستفهام وغيرها والمراد بالقول هنا المركب تركيبا لفظيا فى القضية اللفظية أو عقليا فى القضية العقلية (وهى) أى القضية (اما حملية) وهى التى يكون طرفاها مفردين بالفعل أو بالقوة موجبة كانت (كقولنا زيد كاتب) أو سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب وسميت حملية باعتبار طرفها الاخير (واما شرطية) وهى التى لا يكون طرفاها مفردين وهى اما (متصلة) وهى التى يحكم فيها بصدق قضية أو لا صدقها على تقدير أخرى والاولى موجبة (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) والثانية سالبة كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود وسميت شرطية لوجود حرف الشرط فيها ومتصلة لاتصال طرفيها صدقا ومعية (واما شرطية منفصلة) وهى التى يحكم فيها بالتنافى بين القضيتين أو بنفيه والاولى موجبة (كقولنا العدد اما أن يكون زوجا أو فردا) والثانية سالبة كقولنا ليس اما أن يكون هذا الانسان أسود أو كاتبا وسميت شرطية تجوزا لوجود الربط الواقع بين طرفيها بالعناد ومنفصلة لوجود حرف الانفصال فيها وهو اما الذى صير القضيتين قضية واحدة وللقضية ثلاثة أجزاء (فالجزء الاول من الحملية يسمى موضوعا) لانه وضع ليحكم عليه بشئ (والثانى محمولا) لحمله على شئ والثالث النسبة الواقعة بينهما وقد يدل عليها بلفظ واللفظ الدال عليها يسمى رابطة لدلالته على النسبة الرابطة والرابطة تارة تكون اسما كلفظ هو وتسمى رابطة غير زمانية وتارة تكون فعلا ناسخا للابتداء ككان ووجد وتسمى رابطة زمانية فالحملية باعتبار الرابطة اما ثنائية أو ثلاثية لانها ان ذكرت فيها فثلاثية وان حذفت لشعور الذهن بمعناها أو لعدم الاحتياج اليها كقام زيد فثنائية والمراد بالجزء الاول المحكوم عليه وان ذكر آخرا وبالثانى المحكوم به وان ذكر أولا نحو عندى درهم (والجزء الاول من الشرطية يسمى

مقدما) لتقدمه لفظا أو حكما (والثانى تاليا) لتلوه الاول أى تبعيته له والمراد بالاول الطالب للصحبة وان ذكر آخرا وبالثانى المطلوب لها وان ذكر أولا كما مر نظيره (والقضية) بحسب ايقاع النسبة وانتزاعها (اما موجبة كقولنا زيد كاتب واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب) والموجبة اما محصلة وهى الوجودية أو معدولة وهى ماليست كذلك وسميت معدولة لان حرف السلب عدل به عن أصل مدلوله وهو السلب وجعل حكمه حكم مابعده فقيل فى الموجبة المعدولة موجبة ثم المحصلة اما محصلة بطرفيها بأن يكونا وجوديين أو محصلة بالموضوع فقط أو بالمحمول فقط والمعدولة كذلك فمحصلة الطرفين نحو كل انسان كاتب ومعدولتهما نحو كل لا انسان لا كاتب ومحصلة الموضوع المعدولة المحمول نحو كل انسان هو لا كاتب لان كل انسان وجودى حكم عليه بأمر عدمى ومحصلة المحمول المعدولة الموضوع نحو كل لا حيوان جماد لان جمادا وجودى حكم به على أمر عدمى والسالبة أيضا اما محصلة أو معدولة وكل منهما اما بطرفيها أو بالموضوع فقط أو بالمحمول فقط فمحصلة الطرفين نحو الانسان ليس بكاتب لان طرفيها وجوديان وقد سلب فيها أمر وجودى عن أمر وجودى ومعدولتهما نحو كل ما كان غير كاتب ليس غير ساكن الاصابع لانه سلب فيها أمر عدمى عن أمر عدمى ومحصلة الموضوع المعدولة المحمول نحو الانسان ليس غير كاتب فحرف السلب الثانى جزء من المحمول وبه صار المحمول عدميا والاول خارج عن المحمول وهو الدال على قطع النسبة بين الطرفين ومحصلة المحمول المعدولة الموضوع نحو كل ماليس بحيوان ليس بانسان ومرادهم عند الاطلاق بالمحصلة مالا عدول فيها أصلا وهى محصلة الطرفين وبالمعدولة مافيها عدول سواء كانت بطرفيها أم بأحدهما واعلم أن الموجبة محصلة كانت أو معدولة تقتضى وجود الموضوع بخلاف السالبة وكل ذلك مبسوط فى المطولات (وكل واحدة منهما) أى من الموجبة والسالبة (اما مخصوصة كما ذكرنا) فى المثالين المذكورين آنفا وسميت مخصوصة لخصوص موضوعها ويقال لها شخصية لتشخص موضوعها (واما كلية مسورة كقولنا) فى الموجبة (كل انسان كاتب و) فى السالبة (لا شئ من الانسان بكاتب) سميت كلية لدلالتها على كثيرين ومسورة لاشتمالها على السور الذى هو اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع حاصرا لها محيطا بها وهو مأخوذ

من سور البلد المحيط به والسور في الكلية الموجبة كل وأل الاستغراقية أو العهدية وفي السالبة لاشئ ولا واحد (واما جزئية مسورة كقولنا) في الموجبة (بعض الانسان كاتب و) في السالبة (بعض الانسان ليس بكاتب) سميت جزئية لدلالتها على بعض أفراد الكلي ومسورة لاشتمالها على السور وهو في الجزئية الموجبة بعض وواحد وفي السالبة ليس بعض وبعض ليس وليس كل والمسورة تسمى محصورة كلية كانت أو جزئية (واما أن لا يكون) كل من الموجبة والسالبة (كذلك) أي لا مخصوصة ولا كلية ولا جزئية (وتسمى مهملة) لاهمال بيان كمية الافراد فيها (كقولنا) في الموجبة (الانسان كاتب و) في السالبة (الانسان ليس بكاتب) والمهملة في قوة الجزئية والشخصية في حكم الكلية ولهذا اعتبرت في كبرى الشكل الاول نحو هذا زيد وزيد انسان وزاد بعضهم قسما رابعا يسمى الطبيعية وهي التي لم يبين فيها كمية الافراد ولم تصلح لان تصدق كلية ولا جزئية كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع وانما تركها الاكثرون لانها ليست بعتبرة في العلوم هذا كله في الحملية واما الشرطية فالحكم فيها بالاتصال والانفصال ان كان على وضع معين نحو ان جئتني الآن أكرمتك وزيد الآن اما كاتب أو غير كاتب فمخصوصة أو على جميع الاوضاع الممكنة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ودائما اما أن يكون العدد زوجا أو فردا فمحصورة كلية أو على بعضها الغير المعين نحو قد يكون اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا وقد يكون اما أن يكون الشئ حيوانا أو أبيض فمحصورة جزئية والا فمهملة نحو ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة واما أن يكون العدد زوجا أو فردا وسور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما وحيثما ومتى ومتى ما وفي المنفصلة دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون وسور السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون وبالجملة فالاوضاع هنا بمنزلة أفراد الموضوع في الحملية واعلم أنه قد جرت عادة القوم بأنهم يعبرون عن الموضوع بج وعن المحمول بب فيقولون كل ج ب دون كل انسان حيوان مثلا للاختصار ولدفع توهم انحصار جزئيات الاحكام في مادة والخطب يسير فلهذا خالفهم المصنف وأنه كما لابد للقضية من نسبة كما مر لابد لها من كيفية في الواقع وتسمى مادة فان ذكر لها لفظ يدل عليها سمي جهة وسميت القضية

موجهة وهى اما ضرورية نحو كل انسان حيوان بالضرورة أو دائمة نحو كل انسان حيوان دائما أولا ولا وتتعدد القضايا بحسب ذلك وحصرها المتأخرون فى ثلاثة عشر قضية ترجع الى أربعة أقسام الاول الضروريات الخمس الضرورية المطلقة والمشروطة العامة والمشروطة الخاصة والوقتية والمنتشرة الثانى الدوائم الثلاث الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة الثالث الممكنتان الممكنة العامة والممكنة الخاصة الرابع المطلقات الثلاث المطلقة العامة والوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية وبيان هذه القضايا مع أمثلتها وتمييز بسيطها من مركبها مذكور فى المطولات ولما فرغ من تقسيم الحملية أخذ فى تقسيم الشرطية متصلة كانت أو منفصلة فقال (والمتصلة اما لزومية) وهى التى يحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق أخرى لعلاقة بينهما توجب ذلك وهى ما بسببه يستلزم المقدم التالى كالعلية والتضايف أما العلية فبأن يكون المقدم علة للتالى (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) أو معلولا له كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة أو يكونا معلولى علة واحدة كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم مضىء اذ وجود النهار واضاءة العالم معلولان لطلوع الشمس وأما التضايف فبأن يكون كل منهما مضافا للآخر كقولنا ان كان زيد أبا عمرو كان عمرو ابنه (واما اتفاقية) وهى التى يكون الحكم فيها بما ذكر لا لعلاقة توجبه بل لمجرد الصحبة والازدواج (كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق) اذ لا علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار حتى تستلزم احداهما الاخرى بل توافقا على الصدق هنا (والمنفصلة اما حقيقية) وهى التى يحكم فيها بالتنافى بين طرفيها صدقا وكذبا (كقولنا العدد اما زوج واما فرد وهى مانعة الجمع والخلو معا كما ذكرنا) فى المثال لان طرفى القضية فيه لا يجتمعان ولا يرتفعان (واما مانعة الجمع فقط) أى دون الخلو وهى التى يحكم فيها بالتنافى بين طرفيها صدقا فقط (كقولنا هذا الشىء اما شجر أو حجر) اذ يستحيل كون الشىء شجرا وحجرا فلا يجتمع الطرفان على الصدق ويجوز ارتفاعهما معا كأن يكون الشىء حيوانا (واما مانعة الخلو فقط) أى دون الجمع وهى التى يحكم فيها بالتنافى بين طرفيها كذبا فقط (كقولنا زيد اما أن يكون فى البحر واما أن لا يغرق) اذ يستحيل كونه فى غير البحر ويغرق فلا يرتفعان ويجوز اجتماعهما على الصدق بان يكون فى البحر ولا يغرق وسميت الاولى حقيقية

لان التنافى بين طرفيها أتم منه فى الاخيرتين والثانية مانعة جمع لاشتمالها على منع الجمع بين طرفيها فى الصدق والثالثة مانعة خلو لاشتمالها على منع الخلو بين طرفيها فى الكذب اذ الواقع لا يخلو عن أحدهما ومرادهم بالبحر ما يمكن الغرق فيه عادة من ماء بل من سائر المائعات لا البحر نفسه فلا يتوهم اجتماع الطرفين فى الكذب بأن يكون زيد فى بئر أو حوض ويغرق (وقد تكون المنفصلات الثلاث أى كل منها ذات أجزاء) كما تكون ذات جزأين كما مر (كقولنا العدد اما زائد أو ناقص أو مساو) لانه حكم فيه بأن هذا الجمع لا يجتمع على عدد واحد ولا يخلو العدد عن أحدها وأورد عليه أن طرفى الحقيقة ومانعة الخلو لا يرتفعان وهنا يرتفعان لان قولك مساو يرتفع معه زائد وناقص وأجيب بأن المرتفعين وان تعدد لفظا فهما متحدان معنى والاصل العدد اما مساو أو غير مساو ولكن غير المساوى اما زائد أو ناقص فالعناد حقيقة انما هو بين المساوى وغيره وهذان لا يرتفعان واعلم أن كلا من المتصلات والمنفصلات يتألف من حمليات أو من شرطيات أو منهما وأمثلتها مع بيان أقسامها مذكورة فى المطولات ومن الاصطلاحات المنطقية التناقض وقد أخذ فى بيانه رحمه الله فقال

(والتناقض هو اختلاف قضيتين) خرج به اختلاف مفردين واختلاف قضية ومفرد (بالايجاب والسلب) خرج به الاختلاف بالاتصال والانفصال وبالكلية والجزئية وبالعدول والتحصيل وبغير ذلك (بحيث يقتضى) الاختلاف (لذاته أن تكون احداهما) أى احدى القضيتين (صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب) فانه صادق بما ذكر وخرج بالحيثية المذكورة الاختلاف بالايجاب والسلب لا بهذه الحيثية نحو زيد ساكن زيد ليس بمتحرك لانهما صادقتان وبقوله لذاته الاختلاف بالحيثية المذكورة لا لذاته نحو زيد انسان زيد ليس بناطق اذ الاختلاف بين هاتين القضيتين لا يقتضى أن تكون احداهما صادقة والاخرى كاذبة لذاته بل بواسطة أن الاولى فى قوة زيد ناطق وأن الثانية فى قوة زيد ليس بانسان (ولا يتحقق ذلك) أى التناقض فى القضيتين المخصوصتين أو المحصورتين (الا بعد اتفاقهما) فى ثمان وحدات (فى الموضوع) اذ لو اختلفا فيه نحو زيد قائم بكر ليس بقائم لم تتناقضا لجواز صدقهما معا أو كذبهما (و) فى (المحمول) اذ لو اختلفا فيه نحو زيد كاتب زيد ليس بشاعر لم تتناقضا (و) فى (الزمان) اذ لو اختلفا

فيه نحو زيد نائم أى ليلا زيد ليس بنائم أى نهارا لم تتناقضا (و) فى (المكان) اذ لو اختلفتا فيه نحو زيد قائم أى فى الدار زيد ليس بقائم أى فى السوق لم تتناقضا (و) فى (الاضافة) اذ لو اختلفتا فيها نحو زيد أب أى لعمرو زيد ليس بأب أى لبكر لم تتناقضا (و) فى (القوة والفعل) اذ لو اختلفتا فيهما بأن تكون النسبة فى احداهما بالقوة وفى الاخرى بالفعل نحو الخمر فى الدن مسكر أى بالقوة الخمر فى الدن ليس بمسكر أى بالفعل لم تتناقضا (و) فى (الجزء والكل) اذ لو اختلفتا فيهما نحو الزنجى أسود أى بعضه الزنجى ليس بأسود أى كله لم تتناقضا (و) فى (الشرط) اذ لو اختلفتا فيه نحو الجسم مفرق للبصر أى بشرط كونه أبيض الجسم ليس بمفرق للبصر أى بشرط كونه أسود لم تتناقضا وردّ المتأخرون هذه الوحدات الى وحدتى الموضوع والمحمول لاستلزامهما البقية وردها بعضهم الى وحدة واحدة وهى وحدة النسبة الحكمية حتى يكون السلب واردا على النسبة التى ورد عليها الايجاب لانه اذا اختلف شئ من الثمان اختلفت النسبة وكالموضوع والمحمول فى الحملية المقدم والتالى فى الشرطية فيشترط اتفاق الشرطيتين فيما ذكر لكن يعبر بدل الموضوع والمحمول بالمقدم والتالى ثم بين ما يناقض كلا من الموجبة والسالبة فقال (ونقيض الموجبة الكلية انما هى السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية انما هى الموجبة الجزئية كقولنا لاشئ من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان) لما يأتى فى قوله و(المحصورتان) وفى نسخة المحصورات والمراد المحصورتان (لا يتحقق التناقض بينهما) بعد اتفاقهما فى الوحدات السابقة (الا بعد اختلافهما فى الكمية) أى الكلية والجزئية (لان الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولاشئ من الانسان بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب بعض الانسان ليس بكاتب) والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان وهذان المثالان للحمليتين ومثال الشرطيتين كلما كان الانسان كاتبا فالحمار ناهق ليس كلما كان الانسان كاتبا فالحمار ناهق والمهملتان فى قوة الجزئيتين كما مرت الاشارة اليه ومن الاصطلاحات المنطقية العكس وهو ثلاثة أقسام الاول عكس النقيض الموافق وهو تبديل الطرف الاول من القضية بنقيض الثانى منها وعكسه مع بقاء الصدق والكيف أى السلب والايجاب نحو كل انسان حيوان كل ما ليس بحيوان ليس

بانسان

بانسان الثانى عكس النقيض المخالف وهو تبديل الطرف الاول من القضية بنقيض الثانى والثانى بعين الاول مع بقاء الصدق دون الكيف نحو كل انسان حيوان لاشئ مما ليس حيوانا بانسان وسمى هذا مخالفا لتخالف طرفيه ايجابا وسلبا والذى قبله موافقا لتوافقه فيهما الثالث العكس المستوى وهو المراد عند الاطلاق وعليه اقتصر المصنف فقال

(العكس)

(وهو أن يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب والايجاب بحاله) بمعنى أن الاصل ان كان موجبا فيكون العكس موجبا أو سالبا فسالبا (و)مع بقاء (التصديق والتكذيب بحاله) وعبر بعضهم بالصدق والكذب وبعضهم بالصدق فقط وهو الحق لان العكس لازم للقضية ولا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو بعض الانسان حيوان بخلاف صدق الملزوم يستحيل معه كذب اللازم وليس المراد بصدقهما فى عبارة البعض صدقهما فى الواقع بل أن يكون الاصل بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس ومع هذا فالتعبير بالتصديق أولى منه بالصدق لان التصديق لا يقتضى وقوع الصدق وعبارته قاصرة على الحملية فلو قال وهو أن يصير الاول ثانيا والثانى أولا لكان أولى لتناوله الشرطيات واعلم أن العكس يطلق كثيرا على القضية الحاصلة بتبديل الموضوع بالمحمول وعكسه وان المراد بهما الموضوع والمحمول فى الذكر أعنى وصفهما العنوانى فلا يرد السؤال بأن العكس لا يصير ذات الموضوع محمولا ووصف المحمول موضوعا بل موضوع العكس ذات المحمول ومحموله وصف الموضوع (والموجبة الكلية لا تنعكس كلية) لئلا تنتقض بمادة يكون المحمول فيها أعم من الموضوع (اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان) والا لصدق الاخص على جميع أفراد الاعم وهو محال (بل تنعكس جزئية لانا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق بعض الحيوان انسان فانا نجد الموضوع شيأ موصوفا بالانسان والحيوان) وهو الحيوان الناطق (فيكون بعض الحيوان انسانا) ولانه اذا صدق كل انسان حيوان لزم أن يصدق بعض الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لا شئ من الحيوان بانسان فتلزم المنافاة بين الانسان والحيوان فيصدق ليس بعض الانسان بحيوان وقد كان الاصل

كل انسان حيوان هذا خلف أو يضم ذلك النقيض الى الاصل لينتج سلب الشئ عن نفسه هكذا كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان بانسان ينتج لاشئ من الانسان بانسان وهو محال (والموجبة الجزئية أيضا تنعكس) موجبة (جزئية بهذه الحجة) فعكس بعض الانسان حيوان بعض الحيوان انسان لانا نجد شيأ موصوفا بالحيوان والانسان فيكون بعض الحيوان انسانا ولانه اذا صدق بعض الانسان حيوان لزم أن يصدق بعض الحيوان انسان والالصدق نقيضه وهو لاشئ من الحيوان بانسان فيلزمه لاشئ من الانسان بحيوان وقد كان الاصل بعض الانسان حيوان هذا خلف أو يضم هذا النقيض الى الاصل لينتج سلب الشئ عن نفسه كما مر (والسالبة الكلية تنعكس) سالبة (كلية وذلك) أى انعكاسها كلية (بين بنفسه فانه اذا صدق قولنا لاشئ من الانسان بحجر صدق قولنا لاشئ من الحجر بانسان) والالصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان وينعكس الى قولنا بعض الانسان حجر وقد كان الاصل لاشئ من الحجر بانسان هذا خلف أو يضم هذا النقيض الى الاصل لينتج سلب الشئ عن نفسه هكذا بعض الانسان حجر ولاشئ من الحجر بانسان لينتج بعض الانسان ليس بانسان وهو محال وانما قال كلية ولم يقل كنفسها لانه انما تعرض للعكس بحسب الكم دون الجهة والكلام عليه بحسبها طويل يطلب من المطولات (والسالبة الجزئية لاعكس لها لزوما) والالانتقض بمادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول فيصدق سلب الاخص عن بعض الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن بعض الاخص (فانه يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه) وهو بعض الانسان ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان والالوجد الكل بدون الجزء وهو محال وقيد بقوله لزوما لانه قد يصدق العكس فى بعض المواد مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه أيضا وهو بعض الحجر ليس بانسان ولما فرغ مما يتوقف عليه القياس من القضايا وما يعرض لها من تناقض وغيره أخذ فى بيان القياس وهو المقصود الاهم لانه العمدة فى تحصيل المطالب التصديقية فقال

(القياس)

وهو لغة تقدير شئ على مثال آخر واصطلاحا (هو قول) ملفوظ أو معقول (مؤلف من أقوال) قولين فأكثر (متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر) أى مغاير لكل منها

فالمؤلف

فالمؤلف من قولين كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فهذا مؤلف من قولين يلزم عنهما قول آخر وهو العالم حادث والمؤلف من أكثر من قولين كقولنا النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده فهذا مؤلف من ثلاثة أقوال يلزم عنها قول آخر وهو النباش تقطع يده والاول يسمى قياسا بسيطا والثانى قياسا مركبا لتركبه من قياسين فخرج عن أن يكون قياسا القول الواحد وان لزم عنه لذاته قول آخر كعكسه المستوى وعكس نقيضه لانه لم يتألف من أقوال والاستقراء والتمثيل لانهما وان تألفا من أقوال لكن لا يلزم عنهما شئ آخر لامكان التخلف فى مدلولهما عنهما وما يلزم عنه قول آخر لا لذاته بل بواسطة مقدمة أجنبية كما فى قولنا فلان المريض يتحرك فهو حى لان لزوم أنه حى انما هو بواسطة أن كل متحرك بالارادة حى وكما فى قياس المساواة وهو ما يتركب من قولين يكون متعلق محمول أولهما موضوع الآخر كقولنا أ مساو لب و ب مساو لج فان هذين القولين يستلزمان أ مساو لج لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة أجنبية وهى أن مساوى المساوى لشئ مساو له ولذلك لا يتحقق الاستلزام فيه الا حيث تصدق هذه المقدمة كما فى قولنا أ ملزوم لب وب ملزوم لج فأ ملزوم لج لان ملزوم الملزوم ملزوم فان لم تصدق تلك المقدمة لم يحصل منه شئ كما اذا قلنا أ مباين لب و ب مباين لج لا يلزم منه أن أ مباين لج لأن مباين المباين لشئ لا يلزم أن يكون مباينا له وكذا اذا قلنا أ نصف ب و ب نصف ج لا يلزم منه ان أ نصف ج لان نصف نصف الشئ لا يكون نصفا له والمراد باللزوم ما يعم البين وغيره فيتناول القياس الكامل وهو الشكل الاول وغير الكامل وهو باقى الاشكال وأشار بقوله متى سلمت الى أن تلك الاقوال لا يلزم أن تكون مسلمة فى نفسها بل أن تكون بحيث لو سلمت لزم عنها قول آخر ليدخل فى التعريف القياس الذى مقدماته صادقة كما مر والذى مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان جماد وكل جماد حمار فهذان القولان وان كذبا فى نفسهما الا أنهما بحيث لو سلما لزم عنهما ان كل انسان حمار لان لزوم الشئ للشئ كون الشئ بحيث لو وجد وجد لازمه وان لم يوجدا فى الواقع وانما قال من أقوال ولم يقل من مقدمات لئلا يلزم الدور لانهم عرفوا المقدمة بأنها ما جعلت جزء قياس فاخذوا القياس فى تعريفها فلو أخذت هى أيضا فى تعريفه لزم الدور (وهو) أى القياس (اما اقترانى) وهو

الذى لم يذكر فيه نتيجة ولا نقيضها بالفعل (كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث) ويسمى اقترانيا لاقتران الحدود فيه بلا استثناء (واما استثنائى) وهو الذى ذكر فيه نتيجة أو نقيضها بالفعل بأن يكون طرفاها أو طرفا نقيضها مذكورين فيه بالفعل (كقولنا) فى الثانى (ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة) وفى الاول ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ولا يشكل بما تقرر من أنه يعتبر فى القياس أن يكون القول اللازم وهو النتيجة مغايرا لكل من مقدماته وهنا ليس كذلك لانا نقول بل هو كذلك لانه ليس بواحد منهما وانما هو جزء احداهما اذ المقدمة ليست قولنا النهار موجود بل استلزام طلوع الشمس له الحاصل ذلك من المقدم والتالى وسمى ذلك استثنائيا لاشتماله على أداة الاستثناء أعنى لكن (والمكرر بين مقدمتى القياس) فأكثر سواء كان محمولا أم موضوعا أم مقدما أم تاليا (يسمى حدا أوسط) لتوسطه بين طرفى المطلوب (وموضوع المطلوب) فى الحملية ومقدمه فى الشرطية (يسمى حدا أصغر) لانه أخص فى الاغلب والاخص أقل أفرادا (ومحموله) فى الحملية وتاليه فى الشرطية (يسمى حدا أكبر) لانه أعم فى الاغلب والاعم أكثر أفرادا (والمقدمة التى فيها الاصغر تسمى الصغرى) لاشتمالها على الاصغر (والتى فيها الاكبر تسمى الكبرى) لاشتمالها على الاكبر واقتران الصغرى بالكبرى فى الايجاب والسلب وفى الكلية والجزئية يسمى قرينة وضربا (وهيئة التأليف) الحاصلة (من) اجتماع (الصغرى والكبرى تسمى شكلا والاشكال أربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا فى الصغرى موضوعا فى الكبرى) نحو كل ج ب وكل ب أ (فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيهما) نحو كل ج ب ولا شئ من أ ب (فهو الشكل الثانى وان كان موضوعا فيهما) نحو كل ج ب وكل ج د (فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا فى الصغرى محمولا فى الكبرى) نحو كل ب ج وكل أ ب (فهو الشكل الرابع) فان قلت فلا يتكرر الحد الاوسط الا فى الثانى والثالث لان المراد بالاوسط اذا وقع موضوعا الذات واذا وقع محمولا المفهوم قلنا وقوعه محمولا وان اريد به المفهوم لكن ليس المراد أن ذات الموضوع عين المفهوم بل انه يصدق عليه المفهوم فيتكرر الاوسط فى جميع الاشكال لانه بمنزلة أن يقال ذات الاصغر يصدق عليه مفهوم

الاوسط وكل ما يصدق عليه مفهوم الاوسط يثبت له الاكبر وقدم الشكل الاول لانه المنتج للمطالب الاربعة كما سيأتى ولانه على النظم الطبيعى وهو الانتقال من الموضوع الى الحد الاوسط ثم منه الى المحمول حتى يلزم الانتقال من الموضوع الى المحمول ثم الثانى لانه أقرب الاشكال الباقية اليه لمشاركته اياه فى صغراه التى هى أشرف المقدمتين لاشتمالها على الموضوع الذى هو أشرف من المحمول لان المحمول انما يطلب لاجله ايجابا أو سلبا ثم الثالث لان له قربا ما اليه لمشاركته اياه فى أخس المقدمتين بخلاف الرابع لا قرب له أصلا لمخالفته اياه فيهما وبعده عن الطبع جدا (والثانى) منها (يرتد الى الاول بعكس الكبرى) لانها المخالفة للنظم الطبيعى بأن تقول فى مثاله السابق ولا شئ من ب أ (والثالث يرتد اليه بعكس الصغرى) لانها المخالفة لذلك بأن تقول فى مثاله السابق بعض ب ج (والرابع يرتد اليه بعكس الترتيب) بأن تقول فى مثاله السابق كل أ ب وكل ب ج (أو بعكس المقدمتين جميعا) بان تقول فيه بعض ج ب وبعض ب أ وان كان هذا غير منتج لعدم كلية الكبرى ومثال ما ينتج منه كل ج ب ولا شئ من أ ج فيرد بالعكس الى بعض ب ج ولا شئ من ج أ (والكامل البين الانتاج) انما (هو) الشكل (الاول) لما مر (والرابع بعيد عن الطبع جدا والذى له عقل سليم وطبع مستقيم لا يحتاج الى رد الثانى الى الاول) فى استنتاجه لاقربيته اليه كما مر (وانما ينتج الثانى عند اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب) بأن تكون احداهما موجبة والاخرى سالبة اذ لو كانتا موجبتين أو سالبتين لاختلفت النتيجة اما فى الموجبتين فلانه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب وأما فى السالبتين فلانه يصدق لا شئ من الانسان بحجر ولا شئ من الفرس بحجر والحق السلب ولو بدلنا الكبرى بقولنا ولا شئ من الناطق بحجر كان الحق الايجاب ويشترط فى انتاجه أيضا كلية الكبرى والا لاختلفت النتيجة كقولنا لا شئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والحق الايجاب ولو قلنا وبعض الصاهل فرس كان الحق السلب وكقولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب ولو قلنا وبعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب فشرط انتاج الثانى بحسب الكيف اختلاف مقدمتيه وبحسب الكم كلية

الكبرى وشرط انتاج الثالث بحسب الكيف ايجاب الصغرى وبحسب الكم كلية احدى مقدمتيه وشرط انتاج الرابع بحسب الكيف والكم امّا ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلية احداهما وشرط انتاج الاول بحسب الكيف ايجاب الصغرى وبحسب الكم كلية الكبرى كما يؤخذ من كلامه الآتي (والشكل الاول هو الذى جعل معيار العلوم) أى ميزانها الارتداد البقية اليه كما مرّ (فنورده هنا) وحده مع ضروبه (ليجعل دستورا) أى قانونا (ويستنتج منه المطالب كلها) وهى الموجب الكلى والسالب الكلى والموجب الجزئى والسالب الجزئى بخلاف بقية الاشكال (وضروبه) كضروب سائر الاشكال بحسب القسمة العقلية ستة عشر لانّ كلا من مقدمتيه امّا موجبة أو سالبة وكل من هاتين امّا كلية أو جزئية فجملة كل منهما أربعة والحاصل من ضرب أربعة فى أربعة ستة عشر يسقط منها بشرطى انتاجه السابقين اثنا عشر عقيمة ثمانية منها بالاول حاصلة من ضرب الكلية والجزئية السالبتين من الصغرى فى الاربع الكبريات وأربعة بالثانى حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة والجزئية السالبة من الكبرى فى الكلية والجزئية الموجبتين من الصغرى فضروبه (المنتجة أربعة الضرب الاول) أن تكون المقدمتان موجبتين كليتين والنتيجة كلية موجبة نحو (كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث الثانى) أن تكونا كليتين والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كلية نحو (كل جسم مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم فلا شئ من الجسم بقديم الثالث) أن تكونا موجبتين والصغرى جزئية والنتيجة موجبة جزئية نحو (بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث الرابع) أن تكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة جزئية نحو (بعض الجسم مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم) والمنتج من ضروب الشكل الثانى أربعة أيضا ومن الثالث ستة ومن الرابع ثمانية عند المتأخرين وخمسة عند المتقدمين وعليه ابن الحاجب وتفصيل ذلك وأمثلته واقامة البرهان عليه يطلب من المطوّلات (والقياس الاقترانى يتركب امّا من الحمليتين كما مرّ) فى قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث (وامّا من الشرطيتين) (المتصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة

وامّا من) الشرطيتين (المنفصلتين كقولنا كل عدد) فهو (اما زوج) وهو المنقسم بمتساويين (أو فرد) وهو ماليس كذلك (وكل زوج اما زوج الزوج) وهو ما يتركب من ضرب زوج في زوج (أو زوج الفرد) وهو ماتركب من ضرب زوج في فرد وفسره بعضهم بما لو قسم قسمة واحدة لانتهت قسمته الى عدد فرد غير الواحد كستة وعشرة (ينتج كل عدد اما فرد أو زوج الزوج أو زوج الفرد) وبقي زوج الزوج والفرد وهو ما انقسم أكثر من مرّة وانتهى تنصيفه الى عدد فرد ليس بواحد كاثني عشر اذ كل من نصفيها ستة وهي زوج وكل من نصفي الستة ثلاثة وهي فرد فهذا مركب من القسمين قبله لانه من حيث انه انقسم نصفين كل نصف منهما زوج أشبه زوج الزوج ومن حيث انه وصل به التقسيم الى عدد فرد غير الواحد أشبه زوج الفرد (أو من حملية ومتصلة) سواء كانت الحملية صغرى والمتصلة كبرى أم بالعكس وهو المطبوع منهما (كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا انسانا فهو جسم وامّا من حملية ومنفصلة) سواء كانت الحملية صغرى والمنفصلة كبرى أم بالعكس (كقولنا كل عدد اما زوج أو فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج كل عدد امّا فرد أو منقسم بمتساويين) فنتيجة هذا منفصلة مانعة خلو مركبة مما لم يشاركه ومن نتيجة التأليف الحاصل مما يشاركه من الحملية وقد تتعدد فيه الحمليات بتعدد أجزاء الانفصال كقولنا كل ج امّا ب وامّا د واما ه وكل ب ط وكل د ط وكل ه ط ينتج كل ج ط فنتيجة هذا حملية ويسمى القياس المقسم (أو من متصلة ومنفصلة) سواء كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى أم بالعكس (كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو امّا أبيض أو أسود ينتج كلما كان هذا انسانا فهو اما أبيض أو أسود) واعلم أنّ الاشتراك الواقع بين الشرطيتين امّا في جزء تام وهو المقدّم أو التالي بكماله وامّا في جزء غير تام من ذلك فالتام كقولنا كلما كان اب فج د ودائما اما ج د أو ه ز ينتج دائما امّا اب أو ه ز وغير التام كقولنا كلما كان اب فكل ج د ودائما امّا كل د ه أو ز ينتج كلما كان اب فامّا كل ج ه أو ز وتفصيل ذلك وبيان شروطه يطلب من المطوّلات وشرط الحملية والمتصلة فيما ذكر لزوميتهما (وأمّا القياس الاستثنائي) فيتركب من مقدمتين احداهما شرطية والاخرى وضع أحد

جزأيها أى اثباته أو رفعه أى نفيه ليلزم وضع الجزء الآخر أو رفعه (فالشرطية الموضوعة فيه ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالى) والا لزم انفكاك اللازم عن الملزوم فيبطل اللزوم (كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان) فلا ينتج استثناء عين التالى عين المقدم اذ لا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم (واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم) والا لزم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل اللزوم (كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون انسانا) فلا ينتج استثناء نقيض المقدم نقيض التالى اذ لا يلزم من عدم الملزوم عدم اللازم وشرط انتاج المتصلة لزوميتها وايجاب الشرطية وكليتها أو كلية الاستثناء (وان كانت) أى الشرطية الموضوعة فى الاستثناء (منفصلة) حقيقية (فاستثناء عين أحد الجزأين) مقدما كان أو تاليا (ينتج نقيض التالى) أى الآخر لامتناع الجمع بينهما كقولنا العدد اما زوج أو فرد لكنه زوج ينتج أنه ليس بفرد أو لكنه فرد ينتج انه ليس بزوج (واستثناء نقيض أحدهما ينتج عين التالى) أى الآخر لامتناع رفعهما كقولنا فى هذا المثال لكنه ليس بزوج ينتج أنه فرد أو لكنه ليس بفرد ينتج أنه زوج أما مانعة الخلو وهى المركبة من قضيتين كل منهما أعم من نقيض الاخرى فاستثناء نقيض أحد الطرفين ينتج عين الآخر لامتناع الخلو عنهما واستثناء العين لا ينتج لاحتمال اجتماعهما على الصدق كقولنا هذا الشئ اما لا شجر أو لا حجر لكنه شجر فهو لا حجر أو لكنه حجر فهو لا شجر بخلاف لكنه لا شجر أو لكنه لا حجر وأما مانعة الجمع وهى المركبة من قضيتين كل منهما أخص من نقيض الاخرى فاستثناء أحد الطرفين ينتج نقيض الآخر لامتناع اجتماعهما على الصدق واستثناء النقيض لا ينتج لاحتمال اجتماعهما على الكذب كقولنا هذا الشئ اما شجر أو حجر لكنه شجر فهو لا حجر او لكنه حجر فهو لا شجر بخلاف لكنه لا شجر أو لكنه لا حجر

(البرهان)

(وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية) وقوله (لانتاج يقينيات) ذكره تكميلا لاجزاء حد البرهان لانه علة غائية له واليقين اعتقاد أن الشئ كذا مع اعتقاد أنه لا يكون الا كذا مع مطابقته للواقع وامتناع تغيره والبرهان قسمان أحدهما لمى وهو ما كان الحد الوسط فيه علة لنسبة الاكبر الى الاصغر فى الذهن والخارج

كقولنا

كقولنا زيد متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فزيد محموم فتعفن الاخلاط علة لثبوت الحمى لزيد فى الذهن والخارج وسمى لما لافادته اللمية أى العلة اذ يجاب بها السؤال بلم كان كذا والثانى انى وهو ما كان الحد الوسط علة لذلك فى الذهن لا فى الخارج كقولنا زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط فالحمى علة لثبوت تعفن الاخلاط لزيد فى الذهن وليست علة له فى الخارج بل الامر بالعكس اذ التعفن علة للحمى كما مرّ وسمى انيا لاقتصاره على انية الحكم أى ثبوته دون لميته من قولهم انّ الامر كذا فهو منسوب لانّ والاوّل لم (واليقينيات أقسام) ستة (أوليات) وهى ما يحكم فيه العقل بمجرّد تصوّر طرفيه (كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء) والسواد والبياض لا يجتمعان (ومشاهدات) وهى ما لا يحكم فيه العقل بمجرّد ذلك بل يحتاج الى المشاهدة بالحس فان كان الحس ظاهرا فتسمى حسيات (كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة) وان كان باطنا فوجدانيات كقولنا انّ لنا جوعا وغضبا (ومجرّبات) وهى ما يحتاج العقل فى جزم الحكم فيه الى تكرر المشاهدة مرّة بعد أخرى (كقولنا السقمونيا تسهل الصفراء وحدسيات) وهى ما يحكم فيه العقل بحدس مفيد للعلم (كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس) لاختلاف تشكلاته النورانية بحسب قربه من الشمس وبعده عنها وفرق بينها وبين المجرّبات بانها واقعة بغير اختيار بخلاف المجرّبات والحدس سرعة الانتقال من المبادى الى المطالب (ومتواترات) وهى ما يحكم فيه العقل بواسطة السماع من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب (كقولنا محمد صلى الله عليه وسلم ادّعى النبوّة وظهرت المعجزة على يده وقضايا قياساتها معها) وهى ما يحكم فيه العقل بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصوّر الطرفين (كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر فى الذهن وهو الانقسام بمتساويين) والوسط ما يقرن بقولنا لانه كقولنا بعد الاربعة زوج لانها منقسمة بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج فهذا الوسط متصوّر فى الذهن عند تصوّر الاربعة زوجا * ثم أخذ فى بيان غير اليقينيات فقال (والجدل هو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة أو مسلمة) عند الناس أو عند الخصمين كقولنا العدل حسن والظلم قبيح ومراعاة الضعفاء محمودة وكشف العورة مذموم والغرض منه الزام الخصم واقناع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان (والخطابة هو قياس

مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه) كما هو معروف (أو) مقدمات (مظنونة) كقولنا فلان يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل سارق والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من أمور معاشهم ومعادهم كما تفعله الخطباء والوعاظ (والشعر قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس أو تنقبض) كما اذا قيل الخمر ياقوتة سيالة انبسطت النفس ورغبت في شربها واذا قيل العسل مرة مهوعة انقبضت النفس ونفرت عنه والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب قال العلامة الرازى ويزيد فى ذلك أن يكون الشعر على وزن أو ينشد بصوت طيب (والمغالطة قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق أو بالمشهور أو من مقدمات وهمية كاذبة) وهى بقسميها لا تفيد يقينا ولا ظنا بل مجرد الشك والشبهة الكاذبة ولها أنواع بحسب مستعملها وما يستعملها فيه فمن أوهم بذلك العوام أنه حكيم مستنبط للبراهين يسمى سوفسطائيا ومن نصب نفسه للجدال وخداع أهل التحقيق والتشويش عليهم بذلك يسمى مشاغبا مماريا ومنها نوع يستعمله الجهلة وهو أن يغيظ أحد الخصمين الآخر بكلام يشغل فكره و يغضبه كان يسبه أو يعيب كلامه أو يظهر له عيبا يعرفه فيه أو يقطع كلامه أو يغرب عليه بعبارة غير مألوفة أو يخرج به عن محل النزاع و يسمى هذا النوع المغالطة الخارجية وهو مع أنه أقبح أنواع المغالطة لقصد فاعله ايذاء خصمه وايهام العوام أنه قهره وأسكته أكثر استعمالا فى زماننا لعدم معرفة غالب أهله بالقوانين ومحبتهم الغلبة وعدم اعترافهم بالحق والغلط اما من جهة الصورة كقولنا فى صورة فرس منقوشة على جدار أو غيره هذه فرس وكل فرس صهال ينتج هذه الصورة صهالة وسبب الغلط فيه اشتباه الفرس المجازى الذى هو محمول الصغرى بالحقيقى الذى هو موضوع الكبرى واما من جهة المعنى كقولنا كل انسان وفرس انسان وكل انسان وفرس فرس ينتج بعض الانسان فرس وسبب الغلط فيه أن موضوع المقدمتين غير موجود اذ ليس لنا موجود يصدق عليه أنه انسان وفرس وكقولنا كل انسان بشر وكل بشر ضحاك ينتج كل انسان ضحاك وسبب الغلط فيه ما فيه من المصادرة على المطلوب لما مر فى تعريف القياس أن النتيجة يجب أن تكون قولا آخر وهى هنا ليست كذلك بل هى عين احدى المقدمتين لمرادفة الانسان للبشر ومن غير اليقينيات الاستقراء الناقص وهو حكم على كلى لوجوده فى أكثر جزئياته كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل

عند المضغ استقراء بما شاهدنا ويجوز في بعض الافراد ما يخالف ذلك كالتمساح لما قيل انه يحرك فكه الاعلى والتمثيل وهو اثبات حكم واحد في جزئي لثبوته في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما والفقهاء يسمونه قياسا (والعمدة) أى ما يعتمد عليه من هذه القياسات (هو البرهان) لتركبه من المقدمات اليقينية ولكونه كافيا في اكتساب العلوم التصديقية

(في نسخة ما نصه)

قال رحمه الله تعالى تم الشرح المبارك بحمد الله وعونه في خامس عشر رمضان سنة خمس وثمانين وثمانمائة وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

---

*(قال مهني تصحيح دار الطباعه * جمل الله بالكمال طباعه)*

مطلع المنطق يتم حسنه بحمد الله والصلاة والسلام على رسوله الذى اصطفاه وعلى آله الذين أتقنوا قضايا الدين وأصحابه الذين أقاموا الحجة على المعاندين (وبعد) فقد تم طبع هذا الكتاب بدار الطباعة العامرة ببولاق مصر القاهرة ذات الشهرة الباهرة والمحاسن الزاهرة المتحلية بنسبتها للدائرة السنية لازالت أحاسنها بهية في ظل صاحب السعادة الاكرم الخديو الاعظم حامي حمى الامصار مفيض العدل في الاقطار محيي رفات المكارم ناشر لواء العلوم فوق المعالم عزيز مصر ووحيد العصر سعادة أفندينا المحروس بعناية ربه العلى اسمعيل بن ابراهيم بن محمد على لازال جيد الدهر حاليا بعقود مواكبه وفم الافق ناطقا بسعود كواكبه ملحوظة دار الطباعة المذكورة بنظر من عليه لسان الصدق يثني حضرة حسين بك حسني على ذمة من له اللطف البادى الشيخ محمد حافظ والشيخ على الزيادى والتصحيح بعد التنقيح بمعرفة الفقير الى الله سبحانه محمد الصباغ أسبغت عليه النعم أتم اسباغ ولما تم نور بدره وزها روض زهره أرخه الشيخ محمد البيباني فقال حقق الله له الآمال

منطق الفضل خير داع دعا له * كل علم عليه لا شك عاله

فاجتهد صاح وافن عمرك فيه * فهو نعم الدوا لداء الجهاله

كم كتاب مؤلف فيه لكن * ما وجدنا لذا الكتاب مثاله

فقضاياه كلها مطلعات * مطلع العز ان ترم أن تناله

زاده الشرح رقة وجمالا * وتحلى بطبعه لا محاله
وتباهى بحسنه وتناهى * وغدا تلحظ العيون كماله
وزها روضه البديع فأرخ * طبع ايساغوجي يزيد جماله
سنة ١٢٨٢   ٨١ ١٠٩١ ٣١ ٧٩

وكان التمام آخر ذى الحجة الحرام من العام المشار اليه
فى هذه الابيات من الهجرة النبوية على
صاحبها أفضل صلاة وأتم تحية وعلى
آله الكرام وصحابته
العظام

تم